أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

مستقبل السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس

إعداد: إياد جبر

تشرين الأول/ أكتوبر 2021
www.dimensionscenter.net

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية © 2021

info@dimensionscenter.net

تمهيد

تطرح حساسية الوضع الفلسطيني الراهن وتقدم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في العمر وحالته الصحية المتراجعة وضعف الطابع المؤسسي للسلطة بسبب تركز كافة الصلاحيات في يد الرئيس وغياب السلطة التشريعية، فضلاً عن تعمق حالة الانقسام الداخلي على مستوى الفصائل الفلسطينية وعلى مستوى حركة فتح، تطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس.

لا شكّ في أن هذه المسألة لا تهم الفلسطينيين وحدهم، بل تحظى باهتمام إقليمي ودولي؛ لأن وجود السلطة الفلسطينية ترتب عليه الكثير من المشاريع السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم، ورغم فشلها كمشروع سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أنها حققت قدراً معيناً من الهدوء النسبي. لهذا فإنّ غياب الرئيس محمود عباس لأي سبب كان، دون توافر شخصية فلسطينية تتولى تلك الصلاحيات، فإن مستقبل السلطة يبدو في حكم المجهول؛ لأن تصور اليوم الأول لغياب محمود عباس أو الطريقة التي سيهتدي إليها الفلسطينيون من أجل تسليم السلطة لشخصية أخرى مسألة غير محددة دستورياً ومرهونة بتوازنات تلك المرحلة.

سيحاول هذا البحث تفكيك تلك المُعضلة المرتقبة معتمداً على أسلوب السيناريوهات، خاصة أن أزمة خليفة محمود عباس لم تقع بعد، بل لا تزال في طور الاحتمالات، لهذا فإن أسلوب السيناريو يُعد واحداً من أهم أساليب مناهج الدراسات المستقبلية التي تضع توصيفاً لوضع مستقبلي ممكن الوقوع، انطلاقاً من مؤشرات الوضع القائم مع تبيان نتائج تلك السيناريوهات المتوقعة.

ومن أجل تحليل ظاهرة فراغ السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس عبر أسلوب السيناريو، تم تحليل مراحل السيناريو الأربعة، بدءاً من تحديد الظاهرة المحتملة المتمثلة في فراغ السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس، وأسباب حالة الفراغ، وجمع البيانات المتعلقة بها، وضبط سياقات تطورها، وصولاً إلى النتائج المترتبة عليها.

أولاً: آلية اختيار الرئيس في الأنظمة الحاكمة للسلطة الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وصلت قيادة منظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي مؤقتة عام 1994، على أن تنتقل بفعل التفاوض مع إسرائيل من مجرد إعلان مبادئ إلى اتفاق دائم أو معاهدة نهائية عام 1999، غير أن نهاية صلاحية أوسلو بعد خمس سنوات على انطلاقها لم تنتهِ، ولم يتوصل طرفا الصراع بعد أكثر من ربع قرن لأي تقدم يُذكر.[1]

من جانبها تعايشت السلطة الفلسطينية مع الوضع القائم، وأجرت عام 1996 أول انتخابات رئاسية وتشريعية، واتجهت نحو صياغة دستور أو قانون أساسي ينظم عمل مؤسساتها الناشئة، وقد شهد عام 2003 أول وثيقة دستورية شاملة أقرها المجلس التشريعي المُنتخب عام 1996، حيث جرى تعديل بعض أحكام تلك الوثيقة الدستورية وإقرارها عام 2005. وحددت المادة 36 من الدستور المُعدل عام 2005 مدة رئاسة السلطة الفلسطينية بأربع سنوات على أن يحق له الترشح لفترة رئاسية ثانية، ولا يحق له شغل منصب رئاسة السلطة الفلسطينية لأكثر من دورتين متتاليتين.[2]

مع وصول العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى طريق مسدود عام 2000 بسبب فشل مفاوضات الحل النهائي أو "كامب ديفيد 2" واندلاع انتفاضة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعرضت مؤسسات السلطة الفلسطينية الأمنية لدمار كبير بسبب الاستهداف الإسرائيلي الذي تعمد إضعافها، لتتحول جولات المفاوضات الدبلوماسية إلى مواجهة مفتوحة بين الحكومات الإسرائيلية وياسر عرفات الذي اتُّهم إسرائيلياً بالوقوف خلف الهجمات الفلسطينية. وقطعت حادثتا سفينة "كارين" في صيف 2001 وتفجير "فندق بارك" في إيلات في آذار/مارس 2002 شعرة معاوية بين إسرائيل وياسر عرفات الذي حُوصر في مقره برام الله حتى توفي في ظروف غامضة نهاية عام 2004.[3]

في هذه الأثناء لم تسمح إسرائيل والإدارة الأمريكية بانهيار السلطة الفلسطينية؛ لأن محمود عباس كان خِياراً حاضراً رغم خلافه مع ياسر عرفات وإبعاده عن السلطة الفلسطينية خلال تلك الفترة، لكن التعديلات الدستورية التي أُدخلت على دستور السلطة عام 2003 بفعل الضغوط الخارجية كان الهدف منها إبعاد الرئيس عرفات عن القرار السياسي والإتيان بحكومة لها صلاحيات واسعة ترأسها محمود عباس عام 2003، غير أن الخلاف بين ياسر عرفات ومحمود عباس ظل قائماً، وقد أطلق عرفات لقب "كرزاي فلسطين" على محمود عباس المرفوض فتحاوياً أيضاً، لذلك لم تستمر حكومته سوى بضعة أشهر.[4]

وَضع غياب ياسر عرفات عن المشهد السياسي الفلسطيني حركة فتح في ظروف غير مسبوقة؛ لأن

1 تيري رود لارسن، ثمن أوسلو، 2013: https://bit.ly/3sXecgv
2 القانون الأساسي لعام 2005، 2005/8/13: https://bit.ly/3gJTiMW
3 أنس أبو عرقوب، إسرائيل تبوح بسر سفينة كارين A ، فلسطين ألترا، 2017/10/2: https://bit.ly/3jqCFHS
4 ميخال بار زوهر ونيسيم مشعال، اغتيال مركّز (الشاباك - العمليات الكبيرة)، ترجمة الهدهد 2021، ص 15.

تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية الذي بدأ عام 1964 لم يشهد خلو منصب الرئيس الذي ظل يشغله ياسر عرفات طوال تلك الفترة الزمنية، كما أن ضعف مشروع أوسلو وظهور فاعلين محليين بقوة على الساحة الفلسطينية من خارج منظمة التحرير مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي جعل قيادة حركة فتح في عجلة من أمرها، فهي مُطالبة بالتوافق على شخصية ترأسُ السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح ولا خلاف عليها إقليمياً ودولياً، وهنا لا يمكن تجاهل تصريحات عضو اللجنة المركزية للحركة "عزام الأحمد" في 28 نيسان/ أبريل 2021 التي قال فيها: "لولا وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات لما أجرت السلطة الفلسطينية انتخابات رئاسية وتشريعية عامي 2005 و2006"، وهذا يُفسر سبب إلغاء محمود عباس للانتخابات التشريعية والرئاسية مطلع أيار/مايو 2021.

على الجانب الآخر، قامت إسرائيل بدور مهم في ترتيب المشهد السياسي الفلسطيني قبل الانتخابات الرئاسية عام 2005؛ لأن إزاحتها لمروان البرغوثي عن المشهد في الضفة الغربية واتهامه بقيادة العمليات المسلحة ضدها عام 2002 جعل من محمود عباس الشخصية الأبرز بعد ياسر عرفات، خاصةً أن محمود عباس يُعتبر أبرز القيادات الفتحاوية التاريخية التي دعمت فكرة التفاوض مع إسرائيل ويُطلق عليه فتحاوياً مهندس اتفاق أوسلو، وهذا يُعزز حظوظه على مستوى الموقفين الأمريكي والإسرائيلي وعلى مستوى الجهاز البيروقراطي الذي بنته السلطة الفلسطينية منذ قدومها للأراضي الفلسطينية، فقيادة فتح القادمة من الخارج لها النفوذ الأكبر داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومنظمة التحرير، وأغلب من كانوا مُحيطين بياسر عرفات ويُحيطون بمحمود عباس الآن من قيادة فتح التي جاءت من الخارج بموجب اتفاق أوسلو.[5]

من ناحية أخرى، إذا كان شغور منصب رئيس السلطة الفلسطينية بسبب وفاة ياسر عرفات بمنزلة أزمة تحتاج إلى معالجة توافقية بين قيادة حركة فتح وقَبول إقليمي ودولي، فإن دستور السلطة الفلسطينية لعام 2002 وما جرى عليه من تعديلات عام 2005 أعطت رئيس المجلس التشريعي صلاحية القيام بأعمال رئيس السلطة الفلسطينية لمدة 60 يوماً تتبعها انتخابات رئاسية عامة، وهو ما كان حين تولى القيادي الفتحاوي ورئيس المجلس التشريعي آنذاك روحي فتوح منصب رئاسة السلطة الفلسطينية تبعها انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية بنسبة 63% متفوقاً على منافسة الأبرز مصطفى البرغوثي الذي حقق 19,18% عام 2005،[6] وهذا ما فتح شهية حركة فتح لإجراء انتخابات تشريعية، خصوصاً أن محمود عباس كان قد رفع شعار التخلص من الفساد وتحويل السلطة الفلسطينية إلى كيان قائم على مؤسسات، فضلاً عن الضغوط الخارجية التي مورست عليه لإجراء الانتخابات التشريعية.[7]

مع حصول حركة حماس على 74 مقعداً من أصل 132 وسيطرتها على المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2006، بات النائب الحمساوي عزيز دويك رئيساً للمجلس التشريعي، تبعه أحمد بحر بسبب ظروف الاعتقال التي تعرض لها دويك.

هذا الواقع خلق أزمة قانونية أمام حركة فتح؛ لأن رئاسة السلطة الفلسطينية في حال وفاة محمود عباس قد تكون حمساوية، الأمر الذي دفع الرئيس محمود عباس المنتهية ولايته

5 خير الله خير الله، أين الجيل الجديد في فتح؟، ميديل إيست أونلاين، 2021/5/2: https://bit.ly/3zv0NhS

6 روحي فتوح يؤدي اليمين القانونية كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الانتقالية، وكالة وفا، 2004/11/11: https://bit.ly/3Bp1hqG

7 ناثان ج براون، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، معهد كارنيجي، تموز/ يوليو 2008، ص 5.

دستورياً عام 2009 إلى حل المجلس التشريعي نهاية عام 2018، ما أوقع السلطة الفلسطينية في أزمة فراغ منصب الرئيس حال تعرض عباس لأي مكروه، وهذا واحد من الأسباب التي تقف خلف ضغوط الاتحاد الأوروبي المموّل الرئيس للسلطة الفلسطينية وقوى إقليمية على رئيس السلطة ومطالبته بعقد انتخابات وتجديد شرعية مؤسسات السلطة الفلسطينية وأولها المجلس التشريعي؛ لأن نهاية عباس المفاجئة ستعقّد حتماً المشهد السياسي الفلسطيني برمته.

في هذا السياق تنص المادة "37" من القانون الأساسي على "أن مركز رئيس السلطة الفلسطينية يُعد شاغراً في حال الوفاة أو الاستقالة أو فقدان الرئيس للأهلية القانونية"، وهنا يتولى رئيس المجلس التشريعي منصب الرئاسة، غير أن عدم وجود مجلس تشريعي في الوضع الراهن يجعل عباس مُطالَباً بتعيين نائب له، خاصةً أن إلغاءه للانتخابات يجعل من وجود نائب له حلاً شبه وحيد لإدارة المرحلة الانتقالية التي ستبدأ في اليوم الأول لخلوّ منصب رئاسة السلطة الفلسطينية لأي سبب كان.[8] لهذا تسربت أنباء مؤخراً عن طلب أمريكي أوروبي إقليمي من رئيس السلطة الفلسطينية بضرورة تعيين نائب له خشية حدوث فراغ مفاجئ.

إصدار الرئيس عباس، المرسوم الرئاسي الذي يحدد مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانية - مركز الجزيرة للدراسات

8 أحمد أبو زهري، عباس خارج اللعبة قريباً، فلسطين أونلاين، 2021/7/17: https://bit.ly/3gDQe4M

ثانياً: أبعاد مسألة خلافة عباس

قبل وقوع الانقسام الفلسطيني بسنوات قليلة أو في السنوات الأخيرة للرئيس السابق ياسر عرفات، حققت الضغوط الإقليمية والدولية نتائج مهمة سواء على مستوى السلطة التشريعية أو على شكل النظام السياسي، فالصلاحيات الواسعة التي كان يمتلكها الرئيس الراحل قُلصت بفعل التعديلات الدستورية التي جعلت نظام السلطة الفلسطينية السياسي يتجه نحو النظام الديمقراطي النيابي التعددي الذي يقوم على الفصل بين السلطات، وعلى هذا الأساس وصل محمود عباس لمنصب الرئاسة عام 2005، وكذلك حركة حماس التي فازت بأغلبية الأصوات على مستوى المجلس التشريعي عام 2006.

ذلك التحول المهم الذي غيّر من شكل النظام الفلسطيني لم يدم طويلاً؛ لأن وقوع الانقسام بين حماس وفتح عام 2007 جعل محمود عباس يعود إلى النظام الرئاسي بصلاحيات كاملة متجاوزاً مواد الدستور وأحكامه، إذ إن قوانين وتشريعات حل المجلس التشريعي وقانون الانتخابات وقانون الجمعيات الأهلية وغيرها باتت تصدر عن رئيس السلطة ولا تأخذ بعين الاعتبار النصوص القانونية ولا المؤسسة التشريعية أو القضائية، لأن كل السلطات باتت مركّزة في يد الرئيس دون أي سند قانوني.[9]

لقد استغلّ محمود عباس الانقسام الفلسطيني متجاوزاً المادة السابعة من القانون الأساسي الذي يلزمه بإصدار مرسوم الانتخابات قبل نهاية ولايته بثلاثة أشهر، ومنذ عام 2009 دخل النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة جديدة طغت عليها أحداث الانقسام، وأصبح تطبيق القوانين مرهوناً بأي توافق سياسي بين فتح وحماس. لذا فإن الصورة الضبابية التي يبدو عليها نظام السلطة الفلسطينية فتحت الطريق أمام الكثير من التوقعات لمستقبل رئاسة السلطة.

ولعل أول التقارير الصادرة في هذا الشأن كانت في كانون الثاني/ يناير عام 2010، لأنها ارتبطت بعودة القيادي الفتحاوي أبو ماهر غنيم الذي ترك تونس عائداً إلى رام الله.

خلال الأشهر الأولى لعودة غنيم، كانت التوقعات تدور حول شخصيته كبديل مناسب لمحمود عباس، إلا أن الأخير سرعان ما بدّد تلك التوقعات وأبعد غنيم عن دائرة صنع القرار الفتحاوي، لكن الأشهُر القليلة التي سبقت عودة غنيم كانت قد شهدت صراعاً بين محمود عباس ومحمد دحلان، وكان الأخير يُحرض قيادات أخرى مثل ناصر القدوة وسلام فياض على محمود عباس، محاولاً إقناعهم بأنهم أحق برئاسة السلطة الفلسطينية.[10]

ولما خرج صراع دحلان - عباس إلى العلن، شُكلت لجنة داخل حركة فتح للتحقيق مع محمد دحلان برئاسة أبو ماهر غنيم الذي أصبح خصماً مفترضاً للأخير، وهنا نجح محمود عباس في خلق صراع بين غنيم ودحلان، ليتمكن من إبعاد الرجلين أو التخلص منهما؛ لأن الأول تم إبعاده عن دائرة صنع القرار، ويُقال أنّ عباس كان يتعمد إهانته أو السخرية منه لقتله معنوياً خلال اجتماعات حركة

9 ميرفت صادق، تعطل الانتخابات الفلسطينية يعزز المخاوف إزاء شغور منصب الرئيس، الجزيرة نت، 2021/5/3: https://bit.ly/3DkGFkW

10 3 قضايا فجرت خلاف عباس دحلان، الجزيرة نت، 2010/11/21: https://bit.ly/3mEpJjD

فتح، والثاني خرج من رام الله هارباً.

مع وصول حركتَي فتح وحماس إلى تفاهمات سياسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية عام 2014 برئاسة رئيس جامعة النجاح الوطنية المستقل رامي الحمد الله، تم تجاهل دستور السلطة الفلسطينية من قبل الفصيلين، فحكومة الحمد الله لم تحظَ بشرعية دستورية، أو لم تحصل على ثقة السلطة التشريعية، وهنا تكون حركة حماس ساعدت محمود عباس على الاستفراد بالقرار السياسي الفلسطيني دون قصد أو كخطوة على طريق إنهاء الانقسام.[11]

في تلك الأثناء عاد الحديث من جديد عن خلافة عباس، وقد عزز الأخير حينها ما كان يُطرح في الإعلام المحلي بشأن هذه المسألة، لأنه كان يؤكد عدم وجود نية لديه للترشح من جديد لمنصب رئاسة السلطة الفلسطينية، لكن بشكل عام لم يكن تُطرح مسألة خلافة عباس داخل الأُطر الفتحاوية، وغالباً ما تصدر تصريحات عن قيادات فتح تنفي أو تردّ على وسائل الإعلام التي تتوقع أو تشير بالاسم لأحد الشخصيات الأقرب لخلافة عباس، وقد ظل أبو مازن مرشحاً وحيداً على مستوى اللجنة المركزية لحركة فتح، أو في الأقل لم تمتلك قيادة فتح المُحيطة بعباس الجرأة لتقول غير ذلك، وهذا ما أشار إليه رئيس الحكومة الحالي محمد أشتيه في كانون الثاني/يناير 2021، حينما نفى وجود مرشحين منافسين لعباس داخل الحركة.

خلال انتفاضة الأقصى 2016 عاد الحديث عن خلافة عباس من جديد، خصوصاً أن المصالحة الداخلية كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، وظهر موقف السلطة الفلسطينية أكثر ضعفاً على المستوى الأمني المتعلق بالمواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، وكذلك على المستوى السياسي، خاصة أن الأشهر الأخيرة للرئيس الأمريكي الأسبق الديمقراطي باراك أوباما كانت قد شهدت تحركاً أمريكياً أفضى إلى قمة مدينة العقبة السرية التي جمعت ملك الأردن عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، واستثنت محمود عباس، إذ طُرحت آنذاك خطط أو أفكار لمستقبل علاقة إسرائيل بالسلطة الفلسطينية.[12]

فرض استثناء محمود عباس من قمة العقبة عزلة إقليمية، أو فُهم في إطار المساعي الإقليمية والدولية لاستبداله بشخصية أخرى، لذلك جرى طرح العديد من الشخصيات أبرزهم رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ماجد فرج المُقرب من إسرائيل والإدارة الأمريكية، وسلام فياض رئيس الحكومة الأسبق، ومحمد دحلان الذي تحرك إقليمياً حينها وبدأ يعقد لقاءات في منتجع "العين السخنة" بمدينة السويس المصرية بالتنسيق مع المخابرات المصرية التي نسقت بدورها لمئات المثقفين والنشطاء الفلسطينيين الذين تمت دعوتهم من غزة والضفة الغربية والقدس والخارج لحضور ورشات عن مستقبل السلطة الفلسطينية.[13]

في هذه الأثناء، تدارك محمود عباس خطورة الموقف، وأجرى انتخابات على مستوى حركة فتح بمجلسَيها الثوري واللجنة المركزية، وقد جرى توزيع المناصب القيادية على أعضاء اللجنة المركزية لتفادي أي انشقاقات أو خلافات داخلية، خاصةً أن المرشحين المفترضين لرئاسة السلطة مستقبلاً أصبحوا أكثر قرباً من محمود عباس الذي عين بدوره محمود العالول نائباً له على مستوى حركة فتح.[14]

لم تفلح محاولة ترتيب البيت الفتحاوي عام 2017 في إبعاد الأنظار عن مستقبل رئاسة السلطة الفلسطينية؛ لأن قرارات التقشف المتشددة ضد غزة في آذار/مارس من نفس العام التي جاءت

11 حماس وفتح تتفقان على رئاسة الحمد الله للحكومة، عربي 21، 2014/5/27: https://bit.ly/3sUm5D8
12 تفاصيل قمة العقبة السرية، الجزيرة نت، 2017/2/20: https://bit.ly/3yspvhN
13 قراءة في مؤتمر العين السخنة - الدلالات والمواقف، مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2016/12/1: https://bit.ly/3Dvqh0Y
14 اللجنة المركزية لحركة فتح تنتخب العالول نائباً لرئيس الحركة، وكالة الأناضول، 2016/2/26: https://bit.ly/3zmxCO5

تحت ضغوط من إسرائيل وإدارة ترامب، والتي شملت قطع رواتب موظفين وإحالة الكثير منهم على التقاعد، وتخفيض مخصصات الوزرات الخدماتية في القطاع، والتضييق على الجمعيات الأهلية، ثم حلّ المجلس التشريعي، كل تلك القرارات أعادت الصراع الداخلي إلى الواجهة من جديد، وأدخلت حركة فتح في خصومة مع عناصرها في غزة.[15]

رغم ما اتخذته السلطة الفلسطينية من قرارات بحق غزة تحت الضغوط الأمريكية، إلا أن إدارة ترامب نقلت سفارتها من تل أبيب إلى القدس وأعلنت صفقة القرن لاحقاً، كما أن تحسن علاقات حركة حماس مع الجانب المصري كانت أيضاً من العوامل التي دفعت قيادة السلطة الفلسطينية إلى إعادة الحوار مع حركة حماس والفصائل الأخرى، بدءاً من اجتماع الأمناء العامّين في بيروت في أيلول/سبتمبر 2020، مروراً بلقاء إسطنبول، وصولاً إلى اجتماع القاهرة في كانون الثاني/يناير 2021.[16]

ترتب على تلك اللقاءات إعلان محمود عباس مرسوم الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير، لكن تلك الخطوة سرعان ما تحولت إلى تهديد لرئيس السلطة الفلسطينية؛ لأنه فشل في التوافق مع حماس بشأن الانتخابات التشريعية، وفشل أيضاً في احتواء قيادات فتح، فظهرت حركة فتح بثلاث قوائم انتخابية، ناهيك عن قوائم لمستقلين خرجت من يمين ويسار الحركة. كما وصل الخلاف بين محمود عباس ومروان البرغوثي إلى مستوى العداء، وبينما يحظى الأخير بقَبول كبير داخل الأوساط الفتحاوية والفلسطينية عموماً، لم تنجح قائمة حركة فتح الانتخابية التابعة لمحمود عباس في تجاوز نسبة 20% حسب استطلاعات الرأي في ذلك الوقت، ما دفع محمود عباس إلى إلغاء الانتخابات في أيار/مايو 2021 والعودة إلى نقطة الصفر.[17]

رغم إلغاء الانتخابات، إلا أن منصب رئيس السلطة الفلسطينية بقي حديث الشارع الفلسطيني، خصوصاً أن محمود عباس تجاوز سن الخامسة والثمانين، ويُعاني من أمراض مزمنة، ويتم من وقت لآخر نقله إلى مستشفيات في الأردن أو ألمانيا، فالتخوف الفتحاوي والإسرائيلي والإقليمي والدولي على مستقبل السلطة يزداد مع مرور الوقت؛ لأن حالة الفراغ المحتملة بعد رحيل عباس تدفع المحللين الإسرائيليين إلى ترديد عبارة أن "عباس آخر رئيس للسلطة الفلسطينية" في إشارة إلى احتمال انهيارها بعد غيابه.

ولعل ما يُعزز ذلك، أن قيادة السلطة الفلسطينية في وقت الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها، أو خلال الأحداث الأمنية التي شهدتها الضفة الغربية مؤخراً، أو على مستوى تراجع علاقاتها مع إسرائيل، لا يتم طرح فكرة التنحي أو حتى الذهاب إلى الانتخابات، بل يهدد محمود عباس بحل السلطة الفلسطينية وتسليم سلاحها لإسرائيل. ففي عام 2012 هدد بحل السلطة؛ أملاً في إقناع إسرائيل باستئناف مفاوضات السلام، وقد استخدم نفس التهديد عام 2020 رداً على صفقة القرن، وهذا يعود إلى عدم وجود شخصية فتحاوية تجمع بين القَبول الفتحاوي والشعبي والإسرائيلي والإقليمي والدولي، فضلاً عن فشل مشروع السلطة الفلسطينية سياسياً وتحولها إلى عبء على الشعب الفلسطيني، وقد ظهر هذا العبء جلياً خلال حرب غزة الأخيرة 2021؛ لأنها فقدت المزيد من التعاطف الشعبي ما يقلل من مشروعية وجودها.

---

15 עמירה הס , משבר המשכורות בעזה: עבאס מסתכן בהרחבת הקרע בין הגדה לרצועה , הארץ. 13/4/2017: https://bit.ly/2UUvbTQ

16 إبراهيم مقبل وآخرون، أثر العقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، ضمن كتاب التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات ص 279، 2018، مركز مسارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية: https://bit.ly/3Dm4klb

17 عباس يواجه انشقاقاً في حركة فتح قبل الانتخابات الفلسطينية، وكالة رويترز، 2021/3/7: https://reut.rs/3BkPVUr

ثالثاً: الإشكالات التي تواجه مسألة خلافة عباس

هنالك العديد من الإشكالات التي تواجه خلافة عباس على المستويَين الداخلي والخارجي، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. الانقسامات الشديدة داخل حركة فتح

إذا كان عام 2005 قد شهد وصول محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية، فإن الانتخابات الرئاسية حينها كانت بحاجة إلى توافق فتحاوي داخلي على شخصيةٍ من يقود الحركة والسلطة الفلسطينية ومن قبلها منظمة التحرير الفلسطينية.

لهذا فإن قراءة التفاعلات الفتحاوية حينها ومقارنتها بالواقع الحالي تبدو شديدة الاختلاف؛ لأن التفاهم بين محمود عباس ومحمد دحلان كان يسير نحو إعادة بناء السلطة الفلسطينية على المستوى الأمني بالتعاون مع أجهزة المخابرات الأمريكية ممثلة بجنرالها دايتون الذي بدأ يبني عقيدة أمنية جديدة للسلطة الفلسطينية تقوم على توسيع التنسيق الأمني بين الجانب الإسرائيلي والفلسطينيين بهدف التخلص من مرحلة ياسر عرفات، وما صاحبها من أحداث أمنية، ومحاولة دمج حركة حماس في السلطة الفلسطينية.

وبينما كان محمود عباس يتخلص من سلاح الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، كان محمد دحلان يواجه حركة حماس في غزة، لذلك كانت مصلحة قطبَي حركة فتح حينها "عباس - دحلان" مشتركة.[18]

على النقيض من ذلك، فإن التنافس الفتحاوي الداخلي بين الأقطاب المختلفة تجاوز حد الانقسام بين تيارات مختلفة، وإذا كنا نتحدث عن ثلاث تيارات رئيسية تمثل حركة فتح الآن "عباس - دحلان - البرغوثي" فإن التيار الفتحاوي العام الذي يمثله محمود عباس يشهد صراعات داخلية قد تتجاوز حدتها مستوى الصراع بين التيارات الثلاثة المشار إليها، فالأشهر الأخيرة شهدت تحركاً واضحاً أو تنافساً غير مسبوق بين قيادة التيار العام، وكان جبريل الرجوب الذي يمثل جنوب الضفة الغربية قد لعب دوراً مهماً في التقارب مع حركة حماس، بينما أفشل جناح شمال الضفة الغربية ممثلاً في ماجد فرج وحسين الشيخ الأقرب لمحمود عباس والأكثر تأثيراً في القرار الفتحاوي أفشل خطوة الانتخابات.

مقابل تحرك جبريل الرجوب، برزت تحركات رجل الأمن الأول ماجد فرج على المستوى الإقليمي والدولي بهدف تحسين وضع السلطة الفلسطينية السياسي والاقتصادي؛ لأن الأحداث الأمنية الأخيرة التي أعقبت إلغاء الانتخابات كشفت عن مستوىً غير مسبوق من الضعف والترهل الأمني

18 Iyad, s.s abujaber, The american way, Manchester: Comma press, 2021

والاقتصادي للسلطة، ولا شك في أن تحرك قيادة فتح يأتي في سياق تقديم أوراق اعتماد للأطراف الإقليمية والدولية.[19]

من ناحية أخرى، وبالحديث عن ثقل قيادة فتح داخل أوساط الحركة، فالوضع ليس أحسن حالاً؛ لأن المتابع للأحداث الأمنية الناتجة عن حملة القمع في الضفة الغربية سيلاحظ استعداد محمود عباس للتضحية بحركة فتح مقابل الاستمرار في رئاسة السلطة، وهذا نتيجة طبيعية لنجاحه في إضعاف حركة فتح لمصلحة السلطة الفلسطينية.[20]

بناء على ذلك، مهما كان حجم تأثير القيادات الفتحاوية التي يُمكن أن تخلف محمود عباس، فلن تتجاوز مستوى الموظّفين الذين يتنتظرون التعليمات والرواتب من مكتب عباس الذي تديره "سيدة الظل" انتصار أبو عمارة، وهذا ما كشف عنه موظف ديوان الرئاسة ياسر جاد الله في أيار/مايو 2020 حول دورها المهم إلى جانب محمود سلامة في التعامل مع قيادة حركة فتح، وزيارة قيادة الحركة لمكتبها بشكل مستمر لتحسين أوضاعهم المالية ومخصصاتهم لما لها من تأثير كبير في محمود عباس والقرارات المالية للسلطة الفلسطينية.[21]

ولا شك في أن ضعف قيادة حركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، يضع الحركة أمام أزمة يمكن أن تقود إلى المزيد من التفكك في حال غياب محمود عباس؛ لأن كل القيادة المحيطة بمحمود عباس لا تُقارن مع مروان البرغوثي أو محمد دحلان. حتى محمود العالول نائب محمود عباس على مستوى حركة فتح يُعتبر شخصية مقربة جداً من محمود عباس ولا يُعتبر جزءاً من الصراعات، لهذا وقع اختيار محمود عباس عليه ليكون نائباً له داخل الحركة عام 2018.[22]

أما بالنسبة إلى ماجد فرج الرجل الأقوى بعد محمود عباس، فإنه يكتسب قوته من وجوده على رأس المؤسسة الأمنية أو جهاز المخابرات داخل السلطة الفلسطينية، لكنه يفتقد لقاعدة شعبية على مستوى الشارع أو على مستوى حركة فتح، بل يُنظر إليه كمتعاون مع إسرائيل وهذا لا يعطيه شرعية داخلية.[23]

لكن رغم كل الصعوبات التي تواجه حركة فتح، فإنه ثمة مصلحة مشتركة تُجمع عليها غالبية قيادة الحركة بما فيها أولئك المعارضين لتيار محمود عباس مثل البرغوثي ودحلان، فالجميع له مصلحة واحدة هي بقاء السلطة الفلسطينية، ورغم الاختلاف بين جميع القيادات الفتحاوية، إلا أن الحديث عن برنامج سياسي فتحاوي مُخالف لبرنامج محمود عباس يعد أمراً غير ممكن، فالاختلافات تأخذ طابعاً شخصياً أو مصلحياً، لهذا يخشى محمود عباس تعيين نائب له على مستوى السلطة الفلسطينية، لأنه يخشى من إثارة مشاكل هو في غنىً عنها.

2. غياب الدعم الشعبي لقيادة حركة فتح

تتمحور هذه الإشكالية حول غياب القَبول الشعبي لقيادة حركة فتح سواء التابعة لتيار محمود عباس أو الآخرين، إذ لم يتبنّ أي منهم برنامجاً سياسياً مُخالفاً لبرنامج محمود عباس القائم على التنسيق الأمني مع إسرائيل بغض النظر عن المستوى الذي وصلت إليه المسألة الفلسطينية.

19 مقابلة خاصة مع الأكاديمي الفلسطيني هاني البسوس بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان، 2021/7/30.
20 مقابلة خاصة مع الكاتب الصحفي رشيد شاهين، بيت لحم فلسطين 2021/7/29.
21 من ملفات فساد مكتب الرئيس عباس : انتصار أبو عمارة تحت المجهر، صوت فتح الإخباري، 2020/9/1: https://bit.ly/3zuagGa
22 من هو محمود العالول، أحد المرشحين لخلافة عباس، موقع ذا تايمز أوف، 2018/8/5: إسرائيل https://bit.ly/3kvS9JQ
23 רק הישראלים עוסקים במחליף לאבו מאזן , Ynet, 2020/10/20:
https://www.ynet.co.il/news/article/r1Gu5Oswv

كما أن الأسباب التي قامت عليها الصراعات بين عباس ودحلان أو عباس والبرغوثي كانت في سياق الصراع على السلطة، فإذا كانت الاختلاسات المالية والصراع على النفوذ قد أدت إلى انقسام حاد وصل إلى مستوى العداء بين محمود عباس ومحمد دحلان، فإن الانتخابات الأخيرة الملغاة بقرار محمود عباس كشفت عن صراع جديد بين محمود عباس ومروان البرغوثي، لهذا لا يجد الرأي العام الفلسطيني أو حتى الفتحاوي فروقاً جوهرية بين تلك القيادات حتى وإن كانت كفة مروان البرغوثي هي الراجحة بعد تشكيله لكتائب شهداء الأقصى خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وتلك مرحلة لم تعد قائمة حالياً؛ لأن مؤشرات انتفاضة جديدة في الضفة الغربية غير واضحة، أو لم تعد مرتبطة بحركة فتح في أقلّ تقدير.[24]

يقودنا ذلك إلى مسألة غاية في الأهمية مرتبطة ارتباطاً كلياً بعلاقة خليفة محمود عباس بالشعب الفلسطيني سواء من ناحية قانونية أو شعبية، فالشرعية هنا تحتاج إلى دعم شعبي يُترجم عملياً إلى انتخابات حرة ونزيهة، لأن الرئيس القادم لا يُمثل فتح فحسب أو جزءاً من النسيج الوطني الفلسطيني، بل يُفترض أن يمثل الأغلبية على مستوى الشعب الفلسطيني وفصائله المختلفة، لهذا اضطرت حركة فتح إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية عام 2005 و2006 لكسب الشرعية الشعبية، والملاحظة المهمة في هذا السياق أنه رغم تماسك حركة فتح عام 2005 مقارنة بالوقت الحاضر، إلا أنها كانت مُجبرة على البحث عن شرعية شعبية انتخابية لرئاسة السلطة الفلسطينية، ومع التفكك الفتحاوي الحاصل باتت الشرعية الانتخابية بعيدة المنال، خصوصاً أن حركة فتح لم تعد تمثل أغلبية في الشارع الفلسطيني.[25]

في سياق آخر يفتح هذا الإشكال الباب واسعاً أمام الإشكال القانوني، لأن تعطيل السلطة التشريعية يستبعد أي حديث عن الشرعية، فرئاسة السلطة بعد عباس بحاجة إلى آلية قانونية لم تعد متوافرة في نظام السلطة الفلسطينية الآن، لذلك يرجح البعض عودة قيادة فتح إلى مظلة منظمة التحرير كبديل عن المجلس التشريعي، وهذا الخِيار غير القانوني ليس أفضل حالاً؛ لأن الصراع على منصب رئاسة السلطة الفلسطينية سيتعمق في ظل تراجع علاقات حركة فتح بقوى اليسار وغياب مشروعية منظمة التحرير التي لم تعد قادرة على تمثيل كل الشعب الفلسطيني في ظل غياب حركتَي حماس والجهاد الإسلامي.[26]

3- موافقة إسرائيل والقوى الإقليمية على شخصية رئيس السلطة

حالة عدم الاتفاق أو الاختلاف الواضح في الشارع الفلسطيني على قيادات فتح تبدو واضحة أيضاً في الموقف الإسرائيلي، فالإعلام الإسرائيلي يطرح من وقت لآخر أسماءً لشخصيات مرشحة لخلافة محمود عباس دون تمييز شخصية على أخرى، خاصةً أنه منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 لم تتعرض أي من قيادات فتح السياسية باستثناء مروان البرغوثي للاعتقال أو النقد الإعلامي الإسرائيلي، فضلاً عن تطور مستوى العلاقة بين إسرائيل وقيادة فتح إلى أبعد من ذلك حتى وصلت حد التواصل شبه اليومي وتبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية.[27]

وإذا كانت علاقات السلطة الفلسطينية بإسرائيل تبدو غير طبيعية منذ أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000، إلا أن ذلك لم ينعكس سلباً على مستوى علاقات القيادة؛ لأن التنسيق الأمني بين

24 مقابلة خاصة مع حسام الدجني، دبلوماسي وأكاديمي فلسطيني، 2021/7/28.
25 مقابلة خاصة مع هاني البسوس، جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان، 2021/7/30.
26 مقابلة خاصة مع شرحبيل الغريب، رئيس منتدى العلاقات الدولية للحوار والسياسات، غزة، 2021/8/3.
27 مقابلة خاصة مع مازن الجعبري، متخصص في الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية ومدير جمعية الدراسات العربية بمدينة القدس، 2021/7/29.

الجانبين أخذ أبعاداً وتفاصيل غير مسبوقة منذ عام 2005، فالأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باتت تسيطر على كل صغيرة وكبيرة، وتنفذ جميع مقتضيات التنسيق الأمني مع إسرائيل، وهي بذلك أشبه بالكيان الفئوي الذي لا يُستبعد أن يختار خليفة محمود عباس بعيداً عن القرار الفتحاوي ووَفق ما تقتضيه طبيعة العلاقة مع إسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية.[28]

يلاحظ في هذا السياق أن إضعاف حركة فتح وقيادتها لحساب السلطة الفلسطينية ومؤسستها الأمنية جعل رؤية إسرائيل والقوى الإقليمية تتجه لقيادة فتح التي تقود السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية على حساب القيادات الفتحاوية السياسية، لذلك لا يُطرح اسم ماجد فرج كأبرز المتنافسين عبثاً في السياسة والإعلام الإسرائيلي، كما أن ما يساعد محمود عباس على الإمساك بالموقف الفتحاوي داخل السلطة الفلسطينية هو إدراك قيادة فتح لطبيعة التنافس ومستوى التوازنات بين الأجنحة المختلفة، فالجميع يعمل على تعطيل وصول الجميع، وهذا ما يجعل القوى الإقليمية في موقف غير مريح يصعب معه الوصول للشخص الذي سيحفظ مصالحها.[29]

وهنا وضعت إسرائيل تصورات مختلفة لمرحلة ما بعد محمود عباس، كان أبرزها إنشاء سلطات أو سلطة فلسطينية بديلة عنها، وتُعد خطة "الإمارات السبع" التي وضعها الباحث الإسرائيلي مردخاي كيدار هي الأبرز؛ لأنها تفترض وصول السلطة الفلسطينية إلى مرحلة الانهيار الكامل مع وجود مجموعة من القيادات، وهؤلاء يمكن التعامل معهم بمنطق تقسيم الضفة الغربية إلى سبع إمارات، بحيث يحكم هؤلاء القيادات بالمشاركة مع رجال العشائر في مناطق نفوذهم وبالتنسيق الكامل مع إسرائيل.[30]

علاوة على ما سبق، فإن ثمّة علاقات إقليمية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأغلب قيادات المنظمة محسوبون على أطراف إقليمية، وهذا ينعكس سلباً على قيادة حركة فتح الجديدة أو قيادة الداخل التي دائماً ما تجد نفسها عاجزة عن الوصول للقرار الفتحاوي؛ وذلك لأنها لا تحظى بدعم إقليمي، لهذا يظهر في الوقت الراهن التنافس المحموم بين قيادة فتح للحصول على دعم إسرائيل والقوى الإقليمية والدولية التي تلعب دوراً كبيراً في مستقبل السلطة الفلسطينية.[31]

في سياق متصل، لن تسمح إسرائيل والإدارة الإمريكية بانهيار السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس؛ لأنهما يدركان تماماً أهمية وجود السلطة كمشروع أمني قلل من التكاليف الأمنية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإنسانية التي يمكن أن تدفعها إسرائيل في حال استفرادها الكامل بالضفة الغربية، فوجود السلطة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية، وهذا ما ظهر بشكل جلي في تصريحات هادي عمرو المبعوث الأمريكي الحالي للشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، حين طالب في منتصف تموز/يوليو 2021 بتعزيز دور السلطة الفلسطينية وإنقاذها اقتصادياً وتحذير إسرائيل من مسألة انهيارها.[32]

خُلاصة القول، تُعد حركة فتح ركيزة أساسية لبقاء السلطة الفلسطينية بعد محمود عباس، لكنها بحاجة إلى توافق فتحاوي ودعم شعبي وموافقة إقليمية ودولية على شخص خليفة عباس، وهذا ما تدركه جميع الأطراف؛ لأن الآثار المترتبة على إلغاء محمود عباس للانتخابات لم تكن كبيرة، ولم تتأثر علاقة الأطراف الإقليمية والدولية بمحمود عباس، وهذا لأنهم أدركوا أن الانتخابات ستفتح الطريق أمام أطراف فلسطينية أخرى من خارج حركة فتح أو بعيدة عن قيادة أوسلو.

28 مقابلة خاصة مع عمر شعبان، رئيس مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، 2021/7/29.
29 רק הישראלים עוסקים במחליף לאבו מאזן, Ynet, 2020/10/20: https://www.ynet.co.il/news/article/r1Gu5Oswv
30 מרדכי קידר, תכנית האמירויות הפלסטינית, 13/10/2020 : https://www.palestinian-emirates.com/
31 مقابلة خاصة مع الكاتب الصحفي رشيد شاهين، بيت لحم فلسطين، 2021/7/29.
32 مقابلة خاصة مع عمر شعبان، رئيس مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، 2021/7/29.

رابعاً: سيناريوهات خلافة عباس

انطلاقاً من الاعتبارات السابقة، فإن التنبؤ بمرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس ليس بالأمر اليسير؛ لأن المعطيات التي أشرنا إليها تجعل المرحلة المُقبلة مفتوحة على العديد من السيناريوهات التي يمكن حصرها على النحو التالي:

1. سيناريو إعادة تفعيل الخِيار الدستوري

يفترض هذا السيناريو أن تتجه قيادة فتح إلى المادة 37 من القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية التي تنص على أنه في حال شغور منصب رئيس السلطة الفلسطينية لأي سبب كان، يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لاختيار رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني.

شروط تحقق السيناريو

- يحتاج هذا السيناريو إلى وجود سلطة تشريعية كان محمود عباس قد حلها عام 2018.
- لكن يمكن أن يخلق الفراغ الدستوري الحالي مستوىً معيناً من التعاون أو التقارب بين الفصائل الفلسطينية، بحيث تقوم حركتا فتح وحماس بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد وانتخاب رئيس للمجلس التشريعي يكون رئيساً مؤقتاً للسلطة الفلسطينية.
- إذا كانت خطوة عودة المجلس التشريعي تبدو شبه مستحيلة، إلا أن إمكان الوصول لرئيس مؤقت يمكن توفيرها من خلال التوافق السياسي بين الفصائل الفلسطينية، لذلك يمكن اللجوء لرئيس المحكمة الدستورية كخطوة بديلة ليتولى المهمة مؤقتاً لحين تحديد موعد للانتخابات.
- يبقى هذا الخِيار متاحاً وإن كان غير قانوني، لأن التوافق السياسي هو من سيصنع تلك المرحلة، وهذا ما تحقق مسبقاً أثناء توافق فتح وحماس عام 2014 على تشكيل حكومة رامي الحمد الله.

احتمالية السيناريو

- يُعتبر الوزن النسبي لهذا السيناريو ضعيفاً جداً مُقارنةً بأي سيناريوهات أخرى؛ لأن استدعاء حركة فتح للفصائل الأخرى سيكون على حسابها، أو سيقلص من مقدار استفرادها بالسلطة الفلسطينية.
- كما أن التوافق الفلسطيني الداخلي بحاجة إلى دعم إقليمي ودولي وموافقة إسرائيلية، ولولا توافق تلك الأطراف الإقليمية والدولية وموافقة إسرائيل لما تمكن الفلسطينيون من الذهاب لانتخابات 2005.[33]
- كما وصلت العلاقة بين فتح وحماس إلى مستوىً غير مسبوق من القطيعة بعد إلغاء الانتخابات وأيضاً كنتيجة لموقف السلطة الفلسطينية من الحرب الأخيرة على غزة 2021، وهذا يقلص من فرص هذا السيناريو.

33 واشنطن تحذر إسرائيل من انهيار السلطة الفلسطينية، عربي بوست، 2021/7/16: https://bit.ly/3sWI8KL

2. سيناريو العودة لمنظمة التحرير

يفترض هذا السيناريو أن يجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ويفوض شخصية لتسيير أوضاع السلطة الفلسطينية بشكل مؤقت لحين إجراء الانتخابات.

شروط تحقق هذا السيناريو

- يُعتبر اجتماع المجلس المركزي أسهل الخيارات بالنسبة إلى حركة فتح؛ لأن آلية اجتماعه هي الأسهل مقارنة بالمجالس الأخرى، إذ ينعقد المجلس المركزي بشكل منتظم على عكس مجالس منظمة التحرير الأخرى.
- رغم تراجع دور منظمة التحرير وسحب محمود عباس لبعض الملفات المهمة منها، كملف المغتربين ودمجه ضمن وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية، إلا أن اجتماع المجلس لا يحتاج إلى الكثير من التفاهم بين فصائل منظمة التحرير.

احتمالية السيناريو

- يُعتبر هذا السيناريو عملياً أو لا يواجه الذاهبون إليه الكثيرَ من العقبات، وإذا كان الوزن النسبي لهذا السيناريو أفضل من السيناريو الأول، إلا أنه سيكون عاجزاً عن توفير شرعية كافية للرئيس القادم؛ لأنه لن يكون بديلاً عن الانتخابات.
- قد يضيف اجتماع المجلس المركزي مزيداً من حالة الفراغ الدستوري والفوضى، أو بعبارة أخرى قد تكون نتائج الاجتماع عكس المأمول؛ لأن الخلافات الحاصلة داخل حركة فتح يصعب معها الاتفاق على رئيس مؤقت للسلطة الفلسطينية، وهنا يمكن أن تتعمق الخلافات.
- قد يزيد هذا السيناريو المزيد من التعقيد للحالة الفلسطينية؛ نظراً لضحالة المستوى الديمقراطي داخل منظمة التحرير، حينها يمكن أن تطول المرحلة الانتقالية وتفتح الباب على المزيد من الصراعات.

3. سيناريو حسم حالة الفراغ أمنياً

يفترض هذا السيناريو أن قيادة السلطة الفلسطينية تتمتع بنفوذ أمني أكثر من غيرها، وكفتها هي الأرجح مقارنةً بحالة تنافسها مع مُختلف القيادات الفتحاوية الأخرى، سواء داخل تيار فتح العام الذي يقوده محمود عباس حالياً أو تيارات فتح الأخرى الممثلة في محمد دحلان ومروان البرغوثي، لذلك فإن الوزن النسبي لهذا السيناريو يتجاوز مستوى السيناريوهات السابقة؛ لأن إسرائيل يمكن أن تتدخل بقوة من أجل حسم هذه المسألة لمصلحة أطراف بعينها، بهدف ملء الفراغ الذي سيتركه محمود عباس من خلال شخصية توافقية أو قيادة جماعية يتم توزيع مناصب عباس عليها، وهذا يخفف من حالة الانقسام الفتحاوي الحالية.[34]

34 ميخائيل ميلشتاين، هل السلطة الفلسطينية على وشك الانهيار، وكالة سما الإخبارية، ترجمة الهدهد، 2021/7/24:
https://bit.ly/3sXABtW

شروط تحقق هذا السيناريو

- يتطلب هذا السيناريو قدراً جيداً من التوافق الإسرائيلي الإقليمي والدولي بحيث يحفظ كيان السلطة الفلسطينية من الانهيار، مع استمرار أدائها الأمني بوضعه الحالي.[35]
- توافق إسرائيل والأطراف الإقليمية على شخصية فتحاوية أمنية مثل ماجد فرج أو حسين الشيخ أو جبريل الرجوب يمكن أن يواجه صعوبات على مستوى موقف حركة فتح، لكنّ شخصية محمود عباس كانت مرفوضة قبل عام 2005 وقد تحول إلى مرشح فتح الوحيد فيما بعد.
- يحتاج هذا السيناريو إلى دمج تيارات فتحاوية أخرى كتيار دحلان أو البرغوثي، وهذا ممكن؛ لأنه منذ قيام السلطة الفلسطينية لم يخرج أي تيار فتحاوي معارض لاتفاق أوسلو، وهذا يُعزز من إمكان دمج تيارات فتحاوية داخل التيار العام دعماً للرئيس القادم.[36]
- غياب الصراعات الأيديولوجية أو العميقة بين تيارات فتح المختلفة يمثل شرطاً مهماً لتحقق هذا السيناريو، لأن أساس كل الصراعات القائمة شخصية وعلى المناصب والنفوذ.

احتمالية السيناريو

- قد يكون الوصول لهذا السيناريو مناسباً لإسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية، لأنه يشبه إلى حد كبير سيناريو وصول محمود عباس بعد وفاة ياسر عرفات، وإن كان عباس قد وصل من خلال الانتخابات غير أن التوافق عليه فتحاوياً وإقليمياً جعله مرشح حركة فتح الوحيد.
- لكن مستوى الانقسام الفتحاوي الحالي يقف عائقاً أمام هذا السيناريو، وهذا ما قد تعمل عليه إسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية من خلال محاولة التوفيق بين الأطراف الفتحاوية بهدف دمجها في تيار واحد يمكنها من تجاوز المرحلة الانتقالية التي ستعقب مرحلة محمود عباس، وهذا مقبول بالنسبة لمحمد دحلان وغيره من الأطراف الفتحاوية، فقد تسربت أنباء عن تشكيل محمد دحلان لحزب سياسي، لكن دحلان حرص على نفي تلك الأنباء وأكد على استمراره كجزء من حركة فتح، لذا فإن نهاية محمود عباس تعني نهاية خصومة دحلان مع حركة فتح.
- من شأن هذا السيناريو منع انهيار السلطة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته تفويت الفرصة على دخول فصائل أخرى إلى هذا المعترك السياسي، لأن بقاء السلطة الفلسطينية على حالها وبقاء الانقسام مصلحة إسرائيلية.
- هذا السيناريو مؤقت، لأن القيادة الأمنية سواءً كانت فردية أو جماعية لم تدم طويلاً، ومن المرجح أن تتوافق قيادة فتح على تلك المرحلة المؤقتة من أجل الوصول للانتخابات.

35 هاني حبيب، نائب الرئيس والرئيس القادم، سوا الإخبارية، 2020/4/27: https://bit.ly/2WysV5o
36 مقابلة خاصة أجراها الباحث مع حسام الدجني، دبلوماسي وأكاديمي فلسطيني، 2021/7/28.

4. سيناريو التوافق على شخص أو قيادة جماعية

يفترض هذا السيناريو ذهاب قيادة فتح إلى التوافق على شخص يقود حركة فتح والسلطة ومنظمة التحرير، أو ثلاثة أشخاص يقود كل منهما واحدة من الكيانات الثلاث.

شروط تحقق هذا السيناريو

- يشترط هذا السيناريو وجود مستوى جيداً من التوافق بين أطر وقيادات حركة فتح كافة بشأن من يقود الحركة والسلطة الفلسطينية، إلى جانب توافق فصائل منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية على من يقود المنظمة.
- لا تستطيع حركة فتح إذا ذهبت لهذا السيناريو أن تتجاهل الفصائل الأخرى بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي؛ لأن التوافق على شخص يقود المنظمة يحتاج إلى اجتماعات مجالس منظمة التحرير مثل المجلس الوطني والمركزي، وهذه المجالس بحاجة إلى إصلاح، ولا يمكنها أن تعطي شرعية في ظل الظروف الحالية، ومشاركة أكبر عدد من الفصائل وقيادات الخارج سيمنحها القدرة على الحركة.
- للوصول إلى هذا السيناريو، لا بد من ضوء أخضر إسرائيلي وخصوصاً في الجزئية المتعلقة بقيادة السلطة الفلسطينية كونها شريكاً أمنياً لإسرائيل[37]. وكذلك يحتاج إلى دعم عربي وإقليمي، خاصةً أن هذا الدعم يمكن أن يوفر أمرين، الأول: الدفع نحو مشاركة أكبر عدد من القيادة الفلسطينية في الخارج، والثاني: توفير دعم مادي يضمن تجاوز هذه المرحلة.

اجتماع الفصائل الفلسطينية في القاهرة وتوقيع ميثاق شرف بالتوافق على كل القضايا المتعلقة بسير الانتخابات

37 هاني المصري، حل السلطة والغابة الجافة، عرب 48، 2021/7/20: https://bit.ly/2WtKWBH

5. سيناريو الاقتتال الداخلي

يفترض هذا السيناريو أن مرحلة ما بعد محمود عباس سوف تشهد اقتتالاً داخلياً بين الأقطاب التي تُمثل الحركة في الأراضي الفلسطينية، وهذا الاقتتال قد يأخذ أشكالاً مختلفة سواء بين أقطاب تيار فتح العام الذي يقوده محمود عباس حالياً، أو بين تيارات فتح كافة الممثلة بالتيار العام وتياري دحلان والبرغوثي، وقد يؤدي هذا الاقتتال إلى ظهور تيارات جديدة.[38]

شروط تحقق هذا السيناريو

- استمرار تصاعد مستوى الاستقطاب نحو قيادات فتح الأمنية التي تقود السلطة حالياً.
- اتساع مستوى الانقسام داخل حركة فتح، لأن مستوى التأييد الفتحاوي لهذه القيادات أقل بكثير من رصيدها الأمني داخل السلطة الفلسطينية.
- دخول تياري دحلان والبرغوثي على خط الاقتتال الداخلي؛ لأن كليهما يحظى برصيد فتحاوي كبير في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، خاصة أن لدحلان القدرة على ضخ المال، في الوقت ذاته هناك تحالف غير مُعلن بين البرغوثي ودحلان ظهر بشكل واضح خلال الانتخابات التي ألغاها محمود عباس.
- دعم إسرائيل والقوى الإقليمية لهذا الاقتتال؛ لأن إسرائيل معنية بدعم شخصيات كماجد فرج، كما أن محاولات دعم وجود دحلان على رأس السلطة تبدو واضحة في المواقف الإقليمية. وعلى العكس من ذلك تماماً، يُعد مروان البرغوثي أفضل الخيارات بالنسبة لحركة فتح وأطراف فلسطينية أخرى بما فيها حركة حماس.
- يحتاج هذا السيناريو إلى مستوى معين من الفراغ الأمني أو ضعف سيطرة السلطة الفلسطينية، وهذا بات واضحاً بشدة خلال عام 2021، كما أن حالة الطلب على شراء السلاح داخل الضفة الغربية تزداد بشكل كبير حسب التقارير الإسرائيلية.[39]

احتمالية السيناريو

- يعد هذا السيناريو محتملاً بشدة؛ بسبب غياب الأطر القانونية والتشريعية داخل السلطة الفلسطينية، إلى جانب صعوبة البدائل التي تمت الإشارة إليها في السيناريوهات السابقة.
- على مدار الصراع العربي الإسرائيلي، لم يسبق لإسرائيل أن حالت دون أي صراع فلسطيني فلسطيني، وعلى العكس من ذلك، سعت دائماً لتنمية الصراعات ودعمها، وكانت سبباً مباشراً في الانقسام بين فتح وحماس عام 2007 ووقفت عائقاً أمام خطوات المصالحة أو الانتخابات، ويعني أنّ الخطوات الدبلوماسية بين الأطراف الفلسطينية ستكون بحاجة إلى ضوء أخضر إسرائيلي وإقليمي، بينما الاقتتال الداخلي لا يحتاج لأنه يمثل مصلحة بالنسبة لإسرائيل.[40]
- هنالك أمران يمكن أن يحولا دون تحقق هذا السيناريو، الأول: هو أن أحداث ما بعد محمود عباس ستكون في الضفة الغربية، والاقتتال هنا قد يشكل خطراً على نحو 750 ألف مستوطن، وهذا قد يضطر إسرائيل للتدخل لحماية مصالحها.

الثاني: السياق الاجتماعي والسياسي في قطاع غزة مختلف كثيراً عنه في الضفة الغربية؛ نظراً لارتباط الكثير من سكان الضفة الغربية بمصالح اقتصادية مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهذا من شأنه تخفيف حدّة الاقتتال.

38 مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الكاتب الصحفي رشيد شاهين، بيت لحم فلسطين، 2021/7/29.
39 مقابلة خاصة أجراها الباحث مع هاني البسوس، جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان، 2021/7/30.
40 مقابلة خاصة أجراها الباحث مع مازن الجعبري، متخصص في الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية ومدير جمعية الدراسات العربية بمدينة القدس، 2021/7/29.

خلاصة

عدم توافر آلية دستورية لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية بعد محمود عباس يفتح الباب أمام ذهاب القيادة الفلسطينية إلى خيارات أخرى كاللجوء إلى منظمة التحرير أو المحكمة الدستورية أو التوافق بين قيادة حركة فتح والفصائل الأخرى، لكن هذه الخطوات تبقى رهينة التوازنات داخل حركة فتح ودور الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في التأثير على القرار الفلسطيني.

من ناحية أخرى، فإن المعضلة القانونية التي يواجهها رئيس السلطة الفلسطينية القادم يصاحبها العديد من الإشكالات التي تظهر معالمها بكل وضوح في المشهد الفلسطيني، سواء على مستوى الانقسامات داخل حركة فتح وخسارتها للرصيد الشعبي لمصلحة فصائل فلسطينية أخرى لا سيّما حركة حماس، أو على مستوى موقف الأطراف الخارجية من شخصية رئيس السلطة الفلسطينية القادم.

انطلاقاً من كل ذلك، تم طرح خمس سيناريوهات رئيسية، وأبرزها السيناريو الرابع المتعلق بحالة التوافق على شخصية فتحاوية أو القيادة الجماعية لتلك المناصب التي كان يشغلها محمود عباس على مستويات رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وهذا السيناريو يبقى مرهوناً بالتوافق بين جميع قيادات فتح بدءاً من التيار الفتحاوي العام الذي يقوده الرئيس عباس حالياً، مروراً بالتيار الذي يقوده محمد دحلان، وصولاً إلى تيار مروان البرغوثي، مع أهمية الدور الإقليمي والدولي الداعم لهذا السيناريو.

وفي حال فشلت الأطراف الفتحاوية في عملية التوافق، فإن السيناريو الخامس وهو السيناريو الأسوأ المتعلق بالاقتتال الداخلي سيكون حاضراً بشدة؛ لأن التفكك والانقسامات الفتحاوية فرضت نفسها خلال السنوات القليلة الماضية، كما أن رئاسة السلطة الفلسطينية لم تعد محصورة في موقف حركة فتح، لأن الفصائل الفلسطينية الأخرى باتت تحظى بشعبية وتأثير يتجاوز الحركة.

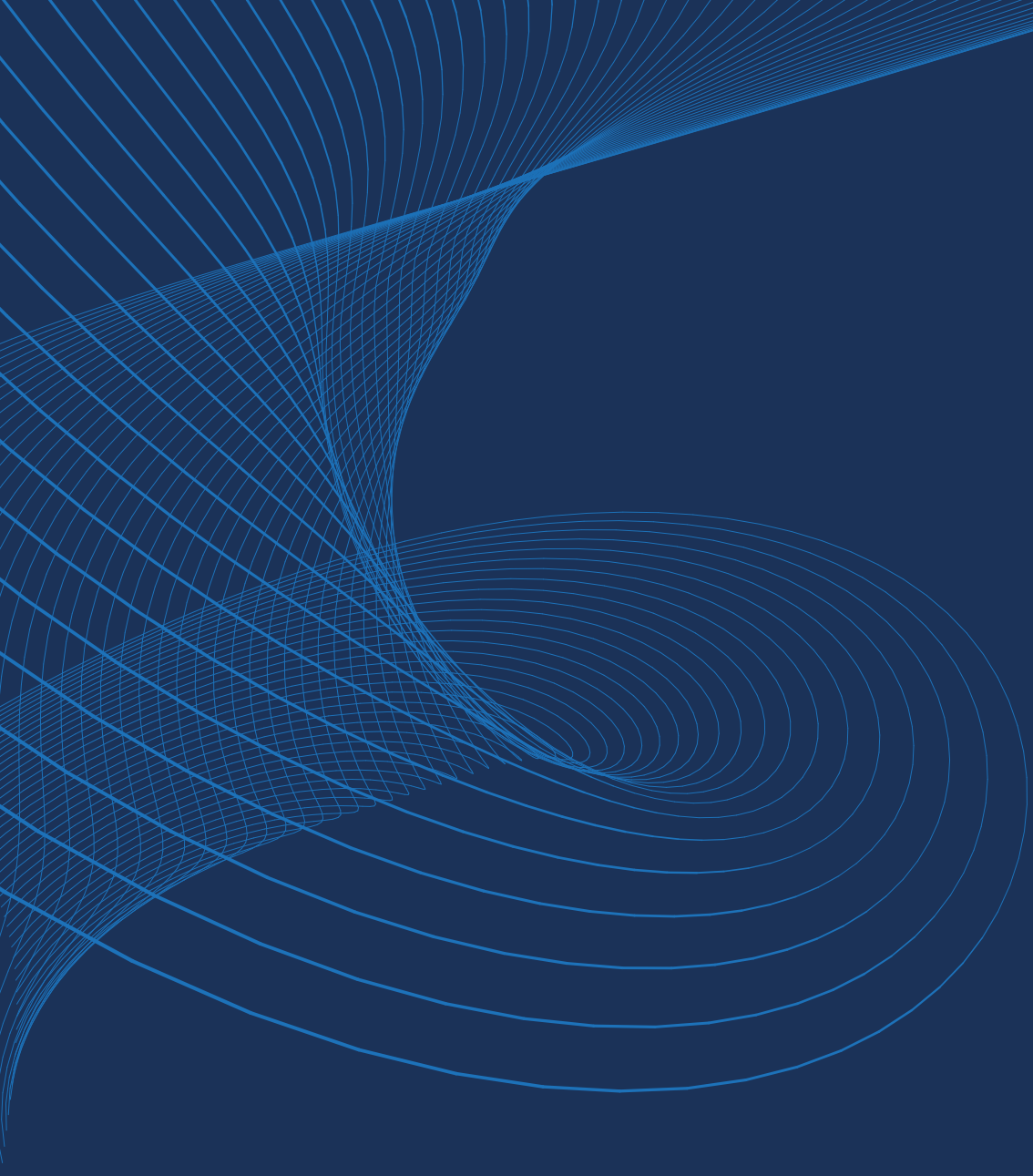

Dimensions
for Strategic Studies

www.dimensionscenter.net